العرب
الجمعة 2021/11/26
السنة 44 العدد 12252

الرئيس اليمني يجاري الإخوان ويعين راجح بادي سفيرا فوق العادة لدى قطر

عدن - عين الرئيس اليمني عبدربه منصور هادي الناطق الرسمي باسم الحكومة راجح بادي سفيرا فوق العادة ومفوضا لدى قطر بعد نحو خمسة أعوام من سحب السفير اليمني من الدوحة.

ويبدو تعيين بادي سفيرا لدى قطر متناغما في ظاهره مع قرار السعودية وباقي الدول العربية إعادة العلاقات الدبلوماسية مع قطر إلى سالف عهدها، لكن هذا القرار لا يخلو من اعتبارات سياسية أخرى بالنظر إلى خلفية السفير والتوقيت الذي تم تعيينه فيه.

وأفادت وكالة الأنباء اليمنية "سبأ" بأنه "صدر الخميس القرار الجمهوري رقم 12 لسنة 2021، حيث قضت المادة الأولى منه بتعيين راجح حسين فرحان بادي سفيرا فوق العادة ومفوضاً لدى دولة قطر".

وقضت المادة الثانية من هذا القرار بالعمل به من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية.

تعيين راجح بادي يعكس سيطرة حزب الإصلاح على السلطة الشرعية في اليمن

وهذه المرة الأولى التي تعين فيها الرئاسة اليمنية سفيرا لها لدى الدوحة منذ قرارها، إلى جانب مصر والسعودية والإمارات والبحرين، قطع العلاقات مع قطر أثناء الأزمة الخليجية في يونيو 2017، والتي انتهت في الخامس من يناير الماضي، بصدور بيان عن القمة الخليجية الحادية والأربعين بمدينة العلا شمال غربي السعودية.

وقالت أوساط سياسية يمنية إن تعيين راجح بادي يعكس في واقع الأمر سيطرة حزب الإصلاح الإخواني على السلطة الشرعية في اليمن وعلى قرارات الرئيس هادي، لافتة إلى أن تعيين بادي في هذا التوقيت أمر مشتبه فيه، خصوصا وأن الحزب يواجه تحديات كبيرة في ظل تصاعد موجة الرفض الشعبي له في عدة محافظات أبرزها محافظة شبوة.

وتشهد شبوة الواقعة جنوب شرقي اليمن حالة من الغليان بسبب جماعة الإخوان التي تهيمن على المحافظة منذ العام 2019. ويتهم أهالي شبوة الجماعة بالفساد وسوء الإدارة، الأمر الذي انعكس ترديا على أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية.

وازداد حجم الغضب بعد أن عمدت جماعة الإخوان إلى تسليم مديريات بيحان الثلاث للمتمردين الحوثيين في سبتمبر الماضي دون أية مقاومة، الأمر الذي شكل النقطة التي أفاضت الكأس، وسط مخاوف من تكرار السيناريو ذاته في مديريات أخرى.

ولا ينحصر الموقف الرافض لجماعة الإخوان في شبوة فقط، بل يمتد أيضا إلى محافظات أخرى حيث تواجه الجماعة سيلا من الانتقادات في مأرب التي تتعرض منذ فبراير الماضي لهجوم شرس من الحوثيين، وسط اتهامات لقيادات عسكرية إخوانية بسوء إدارة المعركة وبإلقاء عبئها على مقاتلي العشائر، الأمر الذي مكن المتمردين من السيطرة على معظم أنحاء المحافظة، حيث لم يبق سوى مديرية وادي مأرب ومركز المدينة.

وتشير الأوساط السياسية إلى أن تصاعد موجة الغضب ضد جماعة الإخوان منح قوى أخرى فرصة للبروز أكثر وتعزيز حضورها في المشهد، وعلى رأسها المجلس الانتقالي الجنوبي والمقاومة الوطنية التي يقودها العميد طارق صالح.

وتلفت هذه الأوساط إلى أن التحالف العربي بقيادة السعودية بات يدرك هو الآخر أنه لم يعد من المجدي الاستمرار في الرهان على جماعة الإخوان، ومن هذا المنطلق عمد التحالف إلى تبني خطط جديدة بشأن انتشار قواته، مع توجه للاعتماد على الانتقالي والمقاومة في رفد الجبهات المشتعلة.

وتقول الأوساط نفسها إن التطورات الجارية على الساحة اليمنية واستشعار جماعة الإخوان إمكانية تحجيمها دفعاها على ما يبدو للتحرك، ومن بين الخطوات تعيين راجح بادي سفيرا فوق العادة لدى قطر.

وتحذر الأوساط من أن تعيين بادي الغاية منه تحويل سفارة اليمن بالدوحة إلى مطبخ لنشر الشائعات بحق خصوم الجماعة، وسط ترجيحات بأن تكشف وسائل الإعلام القطرية في المرحلة المقبلة حملاتها التي تستهدف أساسا المجلس الانتقالي وقوات طارق صالح.

وبادي قيادي في جماعة الإخوان وسبق أن شغل منصب رئيس تحرير صحيفة "الصحوة" الناطقة باسم حزب الإصلاح قبل أن يجري تعيينه ناطقا رسميا باسم الحكومة اليمنية منذ مطلع العام 2014.

وتراهن الدوحة على حزب الإصلاح الإخواني لفرض نفوذ لها في اليمن الذي يعاني منذ العام 2014 من حرب أدت إلى مقتل الآلاف من المدنيين وتسببت في أسوأ أزمة إنسانية.

التحركات الدبلوماسية لإيران لا تبدد هواجس الخليج

طهران تصر على رفض إشراك دول المنطقة في مفاوضات فيينا

نائب وزير الخارجية الإيراني في الكويت بعد زيارة إلى الإمارات

تحاول الحكومة الإيرانية من خلال جولة نائب وزير الخارجية علي باقري كني في المنطقة، إيصال رسالة بأنها مستعدة لفتح صفحة جديدة مع دول الخليج، بيد أن تصرفاتها على الأرض وموقفها الرافض بشدة لمشاركة خليجية في محادثات فيينا المرتقبة لا يسعفانها.

الكويت - التقى وزير الخارجية الكويتي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح الخميس بنائب وزير خارجية إيران علي باقري كني، خلال زيارة الأخير للكويت في إطار جولة له في المنطقة، تستهدف تخفيف التوترات مع الدول الخليجية قبل أيام على انطلاق جولة مفاوضات جديدة وحاسمة بين طهران والقوى الكبرى في العاصمة النمساوية فيينا بشأن ملفها النووي.

وقالت وكالة الأنباء الكويتية "كونا" إن اللقاء بين الجانبين بحث "العلاقات الثنائية الوطيدة التي تربط البلدين الصديقين، كما تطرق إلى آخر المستجدات الإقليمية والدولية".

ويرى متابعون أن زيارة باقري للكويت وقبلها للإمارات تندرج في سياق محاولات إيران إظهار نفسها للعالم على أنها منفتحة على السلام، لكن تصرفاتها على الأرض تشي إلى حد الآن بعكس ذلك، سواء من خلال تعاطيها مع الأزمة اليمنية، أو برفضها الصارم لإشراك الدول الخليجية في المفاوضات المزمعة في فيينا.

وكان باقري كني وصل مساء الأربعاء إلى الكويت بعد زيارة للإمارات العربية المتحدة، التقى خلالها بأنور قرقاش، مستشار الرئيس الإماراتي للشؤون السياسية.

وأعلن المسؤول الإيراني إثر زيارته لدبي عن الاتفاق على "فتح صفحة جديدة من العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية والإمارات العربية المتحدة".

وأوضح باقري في تغريدة على صفحته بموقع التواصل الاجتماعي تويتر، نقلتها وكالة الأنباء الإيرانية الرسمية، "استمرارا للزيارات إلى دول المنطقة، التقينا في دبي في اجتماع ودي مع أنور قرقاش المستشار الأعلى في الشؤون السياسية للشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الإمارات، وشاهين المرر الوزير المستشار في الشؤون الخارجية بدولة الإمارات، حيث اتفقنا على فتح صفحة جديدة من العلاقات الإيرانية – الإماراتية".

ويرى المتابعون أن هناك توجها خليجيا بدأ التأسيس له منذ أشهر ويرمي إلى تخفيف حدة التوترات مع إيران، لاسيما في ظل اهتزاز الثقة في إدارة الرئيس جو بايدن، ومدى التزامها بأمن حلفائها.

وحرصت واشنطن في الفترة الأخيرة على إيفاد مسؤولين عسكريين ودبلوماسيين إلى المنطقة لطمأنة دول الخليج بشأن استمرار دعمها، لكن تلك التعهدات لم تبدد قلق الخليجيين، الذين باتت لديهم قناعة بضرورة التعويل على الذات في مواجهة ما تفرضه طهران من تحديات، عبر سلك طريق الدبلوماسية مع تعزيز وضعهم الدفاعي.

ونقلت وسائل إعلام كويتية عن مصادر دبلوماسية، لم تسمها، قولها إن زيارة المسؤول الإيراني تحمل معها ردودا على موقف دول مجلس التعاون الخليجي الذي عبّر عنه الأمين العام نايف الحجرف قبل أيام، لجهة ضرورة مشاركتها في المفاوضات مع إيران، وأهمية أن تشمل تلك المفاوضات ملفي الصواريخ الباليستية والأنشطة المزعزعة للاستقرار في المنطقة.

وأوضحت المصادر أن إيران تريد من خلال تحركاتها طمأنة دول الجوار حيال أمرين أساسيين، أولهما أن المفاوضات النووية لن تشمل ملفات المنطقة، إضافة إلى رغبة الحكومة الإيرانية الجديدة في التعاون مع دول الخليج وتحسين العلاقات معها على أساس حسن الجوار والاحترام المتبادل في إطار المصالح المشتركة.

> توجه خليجي بدأ التأسيس له منذ أشهر ويرمي إلى تخفيف التوتر مع إيران، في ظل اهتزاز الثقة في التزام واشنطن بأمن حلفائها

واستدركت المصادر ذاتها بالقول إن "لا تغيير في موقف إيران" الرافض لمشاركة دول جديدة في المفاوضات النووية، بخلاف الدول الموقعة على الاتفاق، وهي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وروسيا والصين.

احتجاجات السليمانية تكشف الفجوة بين الشارع والأحزاب في كردستان

السليمانية (العراق) - كشفت الاحتجاجات التي تشهدها محافظة السليمانية منذ أيام في إقليم كردستان بشمال العراق، حجم الفجوة بين الشارع والأحزاب سواء تلك الممثلة للسلطة أو المنتمية إلى المعارضة.

وتفجرت الاحتجاجات في وقت سابق من الأسبوع الجاري من جامعة السليمانية، حيث خرج الآلاف من الطلبة يطالبون بصرف منحة مالية كانت وزارة التعليم العالي في الإقليم قامت بتعليقها منذ العام 2014، بعد انهيار أسعار النفط العالمية وإثر خلافات حول الميزانية بين سلطة كردستان وحكومة بغداد.

وتبلغ المنحة المقدمة للطلبة من قبل حكومة إقليم كردستان 50 ألف دينار (نحو 33 دولارا) شهريا، للطلبة ممن يسكنون السليمانية، و100 ألف دينار (نحو 66 دولارا) للذين يسكنون خارجها.

ويعاني طلبة الأقسام الداخلية (السكن الجامعي) إضافة إلى مشكلة المنح، من نقص بعض الخدمات الأساسية، خصوصا تلك المتعلقة بمستلزمات فصل الشتاء من وقود وطاقة كهربائية.

وسرعان ما توسع نطاق الاحتجاجات لتضم المئات من المواطنين، في مشهد يعكس حجم الاحتقان الشعبي حيال تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الإقليم.

استخدام القوة المفرطة يؤجج الاحتجاجات

وتعرضت مقرات عدد من الأحزاب على غرار الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني، الحزب الثاني في السلطة داخل الإقليم، لعمليات حرق من قبل المتظاهرين الغاضبين، كما تمّ طرد عدد من قادة ومسؤولي الأحزاب المعارضة على غرار زعيم حزب "الجيل الجديد" شاسوار عبدالواحد.

وحاولت حكومة أربيل احتواء موجة الاحتجاجات من خلال إعلانها الأربعاء عن تخصيص أموال لوزارة التعليم العالي من أجل تحسين ظروف طلبة الجامعات والمعاهد، ولكن هذه الخطوة لم توقف التحركات، ما يعكس حجم نقمة الشارع على قياداته.

ويرى نشطاء أكراد أن استخدام القوة، والفيديوهات التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي ووثقت اعتداءات بالضرب واستخدام القنابل المسيلة للدموع من قبل أجهزة الأمن على المتظاهرين، ساهمت في تأجيج الوضع أكثر. وانتشر وسم على توتير مفاده "نحن مواطنون ..نحن طلبة.. لسنا داعش".

ويشير عدد من النشطاء إلى أن الأزمة في إقليم كردستان تتجاوز مجرد تعليق منحة، إلى أزمة نظام تسيطر عليه عائلات سياسية، تمادت في فسادها، حيث لم يعد للمواطن حل سوى الانتفاض ضدها.

ورفع المحتجون شعارات من قبيل "أحزاب البارزاني والطالباني دمرت الشعب الكردستاني"، و"أحزاب السلطة اختلفت في كل شيء واتفقت على قتلنا فقط"، و"نريد بلدا بلا أحزاب".

ويتقاسم كل من الحزب الوطني الكردستاني الذي يقوده مسعود البارزاني والاتحاد الديمقراطي الكردستاني برئاسة كل من بافل الطالباني، ولاهور شيخ جنكي، السلطة في الإقليم.

ويعاني إقليم كردستان من أزمة اقتصادية متفاقمة، دفعت الآلاف من مواطني الإقليم في الأشهر الأخيرة إلى محاولة الهجرة إلى أوروبا عبر بيلاروسيا، ما أدى إلى اندلاع أزمة سياسية بين مينسك والاتحاد الأوروبي.

ويقول نشطاء إن الحياة داخل إقليم كردستان لم تعد ممكنة وقد تحولت إلى جحيم في ظل ارتفاع الأسعار وانتشار البطالة، لافتين إلى انتشار المحسوبية والمحاباة التي شملت كل مفاصل الإقليم.

ويشير أحد الشباب إلى أن الوظائف أصبحت حكرا على المنتمين والمقربين من أحزاب السلطة.

ودعا رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي الخميس إلى موقف مسؤول من الجميع، لإيقاف التدهور الحاصل بمحافظة السليمانية.

وقال الكاظمي في تغريدة على "تويتر" إن "الأحداث المؤلمة الأخيرة بإقليم كردستان ولاسيما بالسليمانية العزيزة، تستدعي موقفا مسؤولا من الجميع، لحماية السلم الاجتماعي وإيقاف التدهور".

وفي ذات الإطار حذّرت مديرية مكافحة الإرهاب بالمحافظة (أعلى سلطة أمنية فيها)، القوى السياسية من استغلال الاحتجاجات، معلنة أنها تدعم مطالب المحتجين، في ما بدا محاولة لتخفيف حدة التوتر.

مصطفى الكاظمي

الأحداث المؤلمة في السليمانية تستدعي موقفا مسؤولا من الجميع

وأوضحت المديرية في بيان "مع انطلاق التظاهرات لطلاب الجامعات والمعاهد ندعم بوضوح مطالبهم، ونحن القوة الأساسية لحمايتهم حيث إن من حقهم بموجب القانون أن توفر لهم الحكومة المستحقات، والخدمات اللازمة".

وحذّرت "الأحزاب أو الجهات السياسية أو الأشخاص من توجيه الاحتجاجات لأغراضهم الخاصة"، مؤكدة أنه "سيتم مواجهتها بشدة".

وكان حزب الجيل الجديد اعتبر في وقت سابق أن ما يجري في محافظة السليمانية من قمع للطلبة المتظاهرين، هو جريمة جديدة تضاف إلى جرائم أحزاب السلطة.

وقال الحزب "بدلا من تنفيذ مطالب المتظاهرين والاهتمام بشريحة الطلبة تلجأ الحكومة إلى استخدام القوة ضد الشباب المتظاهرين الذين عبروا عن حالة الفشل التي تقود بها الأحزاب الحاكمة إقليم كردستان".

وأضاف أن "الإقليم يعيش أوضاعا مأسوية بسبب الأوضاع الاقتصادية والمالية وارتفاع سعر الوقود وفرض الضرائب، وهذا كله والأحزاب الحاكمة تنعم بخيرات الإقليم وموارده".

وسجلت خلال الاحتجاجات اعتداءات على الصحافيين الذين تم منعهم من ممارسة مهامهم، وقال "المرصد العراقي للحريات الصحافية" (غير حكومي مقره بغداد)، إن "47 صحافيا أصيبوا باختناقات، مع تسجيل تهديدات وهجمات لمنع تغطيات إعلامية في نحو 20 حادثة بالسليمانية".

وذكر المرصد في بيان أن "قوات الأمن استخدمت العصي الكهربائية والعنف في محاولات لمنع تغطية الاحتجاجات المستمرة منذ أيام، كما جرى اعتقال 3 إعلاميين على الأقل"، دون تعليق من السلطات.

وسبق أن شهدت السليمانية في ديسمبر الماضي احتجاجات مماثلة على تردي الأوضاع الاقتصادية في الإقليم وتأخر صرف رواتب الموظفين العموميين.

وتخلل تلك الاحتجاجات إضرام النيران في مكاتب أحزاب ومؤسسات تابعة للدولة في عدة مدن وبلدات بالمحافظة ذاتها.